المرأة والعقلانية الأداتية * "مقاربة علاجية"

تنطلق فروض ورقتنا البحثية من فكرة "بسبب حاجة الجميع لمفاتيح استدلالية (مداخل فهم) للظواهر المتوالدة وحاجتها للناظم الضابط في المعالجة ، فأن الحقيقية تبقى مرهونة بقدرة القانون واجراءاته على استيعاب التطورات ، وترسيخاً لمقدمات المقترب الواقعي في ادراك مُتبنيات صياغة لنماذج سلوكية كمقترب لفهم الظواهر - العنف - التي يغص بها الواقع المعقدّ وما زال"

ان ما تعانيه المرأة من عنف اخذ مسميات (غسل العار ، الشرف ، ... الخ) يكمن بما تتعرض لهُ من تهميش مقصود جعلها ضحية أزمات مجتمعية متعددة ومتوالية ذات تأثير تكاملي لاسيما بعد ان دأب المجتمع بمختلف عناوينه على حصر مدلولاتها بتماثلات ضيقة وقوالب لم تزل خارج نطاق المدرك والوعي به. وبالتزامن مع تداعي ظواهر الحداثة وثورة الاتصالات حتى بدا الجميع مقتنعاً بأن المرأة تعطينا منظوراً خارج بؤرة النقد المتمركزة حول الدولة والمرتبطة بالنظريات الدولية الغربية التقليدية ، وتوسع القاعدة الامبيريقية "التجريبية" التي تبنى عليها النظريات.

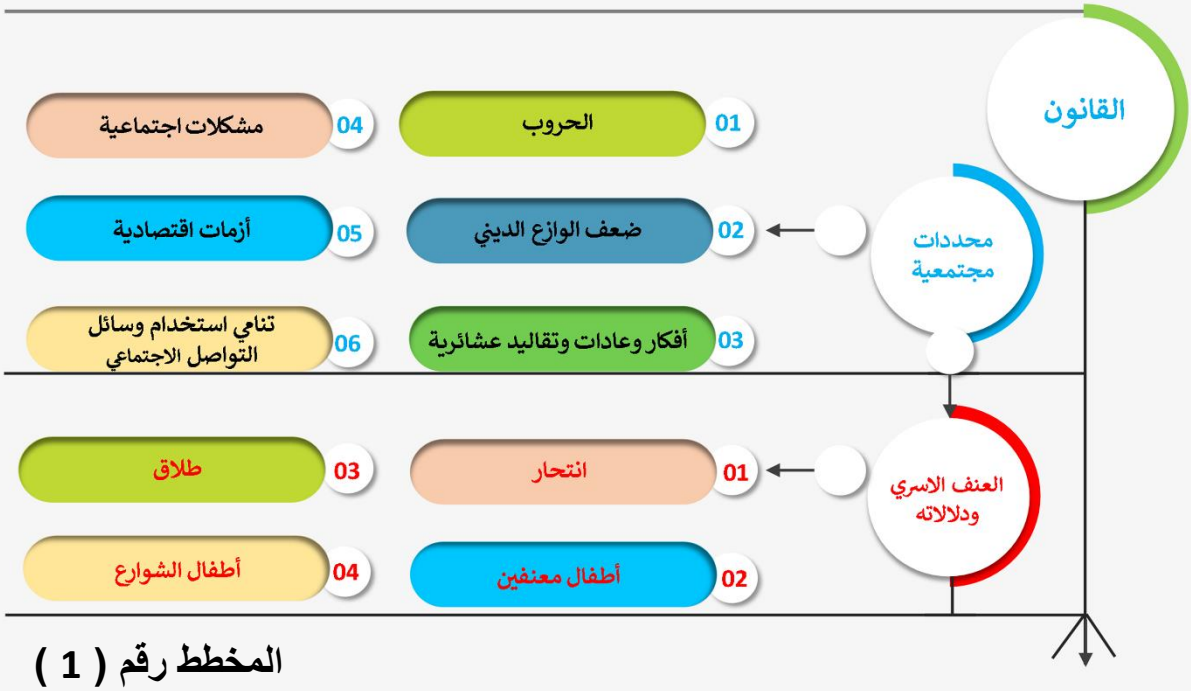

المخطط رقم (1)

* هي طريقة تفكير وفعل تتعرف الى المشكلات وتعمل مباشرة من اجل حلها،وهي شكل من اشكال العقلانية يركز على الوسائل او الأدوات الأكثر فعالية في تحقيق غاية محددة "خفض العنف ضد المرأة" ولذا فحيث العقلانية تعنى بالتقويم النقدي للافعال ، فأن العقلانية الادائية تركز على كيفية القيام بالفعل بالاستناد الى مسببات القيام به.

المخطط أعلاه ، وبكل الاعتبارات المرتبطة به ، كان تترجم الى انعدام امن النساء ، وإعادة النظر في الافراد التابعين "المشمولين بالأمن" تحفزان النسويين على طرح أسئلة مختلفة لاسيما عمن يضمن امنهم؟ ومن هم الذين لا يتم ضمان امنه ؟ بل ان طرائق معينة في التفكير بالأمن قد تم تشريعها بينما اسكات طرائق أخرى.

نظرياً: اهتم كتاب *لورا شيبرد* وعنوانه "*المرأة ، والعنف ، والامن: الخطاب بوصفه ممارسة عملية*" إعادة صوغ مفهوم العنف جنباً الى جنب مع الامن ضرورية لتجنب تكرار الفهم الجزئي ذات الإشكاليات الكبيرة ، التي تتعلق بعلاقة اشكال الفهم في القرار 1325 والذي تم تمريره في عام 2000م لمعالجة القضايا المتعلقة بالمرآة "الجندر" في مناطق النزاع والتوترات ، ويناقش بأن البناء الخطابي للقرار "القوانين" الى التأثير في تطبيقه، ما قاد في النهاية الى فشل محتوم.

العنف ضد المرآة = الامن (النسوية)

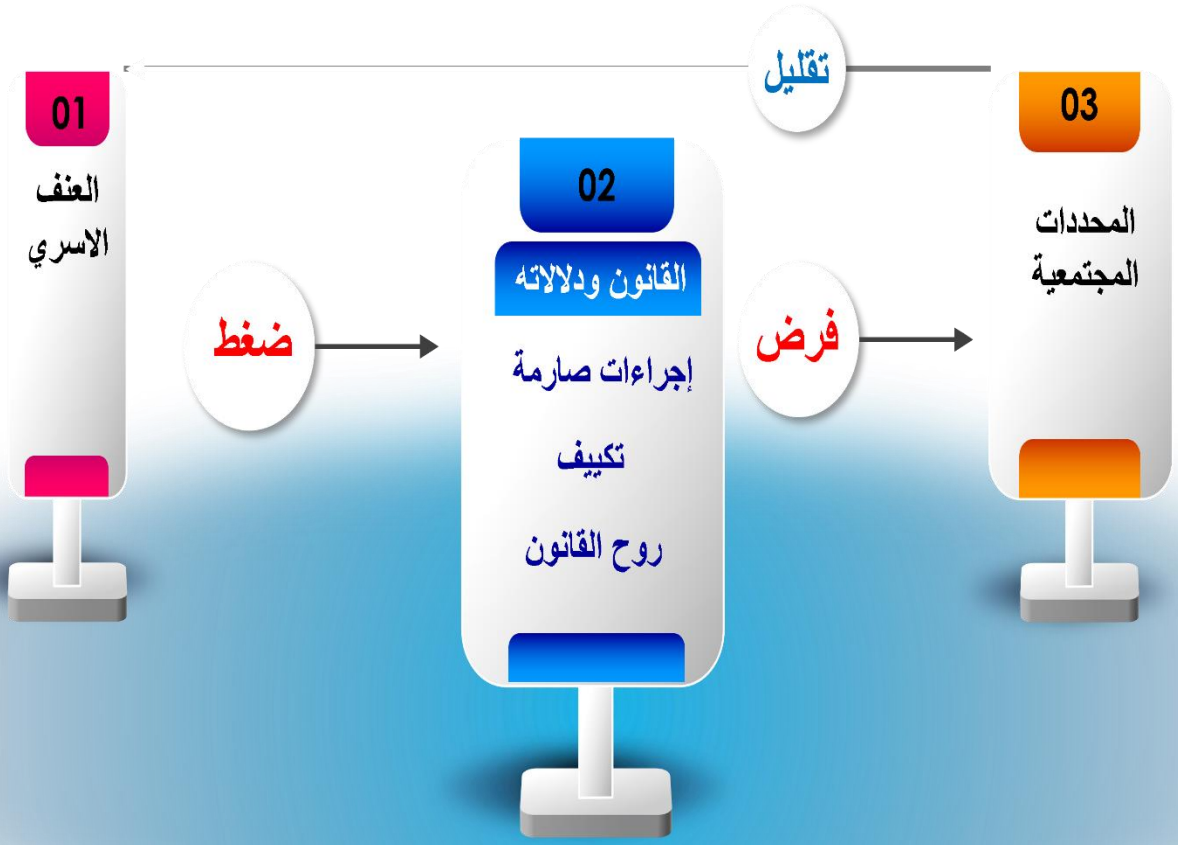

المخطط رقم (2)

اخيـراً: ان المعالجـات ، لابـد وان تكـون مسـتندة علـى قـوانين تشـتق مـن الفعـل او الواقـع لان الأفكـار التلقائيـة او الاسـتنتاجية المجـردة لا يمكـن لهـا ان تصـل الـى حلـول ، شـرط بلوغهـا الـوعي بكـل دواعيـه ، واعتمـاد المنطـق فـي القيـاس لتعمـل نظريـة الرشـوح الـى اسـفل باتجاهـات عـدة (النـازل مـن اعلى والعكس بالعكس).